خبراء: القطاع المصرفي الأوروبي أضخم مما ينبغي .. والبنوك في غيبوبة

قال خبراء أن القطاع المصرفي أضخم مما ينبغي، وأن رأسماله ضئيل للغاية، وأنه يحتوي على عدد أكبر مما ينبغي من اللاعبين الذين يفتقرون إلى نموذج عمل صالح للأمد البعيد. والواقع أن امتزاج العاملين الأخيرين وفرة مفرطة من البنوك مع غياب وسيلة مستدامة لتحقيق الربح هو مكمن المشكلة الأشد خطورة والأكثر صعوبة.

ويُعد حجم القطاع المصرفي مدعاة للقلق لأن أي مشكلة يتعرض لها في ظل التزامات دين تجاوزت 250 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو من شأنها أن تثقل كاهل الموازنات العامة. وباختصار فإن القطاع المصرفي في أوروبا قد يكون ضخماً إلى الحد الذي يتعذر معه إنقاذه.بحسب جريدة الغد

ومن الممكن علاج نقص رأس المال عن طريق ضخ أسهم جديدة. ولكن كلما كان حجم القطاع المصرفي أكبر كلما أصبح هذا العلاج أكثر صعوبة. والأمر الأكثر أهمية أنه من غير المنطقي أن نضع رأسمال جديد في البنوك العاجزة عن تحقيق أي أرباح في المستقبل المنظور.

والواقع أن الصعوبات التي تواجهها بلدان جنوب أوروبا معروفة، ولكنها تختلف بشكل جوهري من بلد إلى آخر. وفي أسبانيا، أصدرت البنوك تاريخيا قروض رهن عقاري لمدة ثلاثين عاما بأسعار فائدة يتم تحديدها وفقا لمعدلات الإقراض بين البنوك، مثل يوريبور، مع فارق بسيط «أقل من 100 نقطة أساس غالبا» مثبت طيلة مدة الرهن العقاري.

كان هذا النموذج مربحاً عندما كانت البنوك الأسبانية قادرة على إعادة تمويل نفسها بفارق أقل كثيرا من 100 نقطة أساس. ولكن اليوم بات لزاما على البنوك الأسبانية وخاصة تلك الأكثر انخراطا في الإقراض المحلي في مجال الرهن العقاري أن تدفع فارقا أعلى كثيرا فوق معدلات الإقراض بين البنوك من أجل تأمين التمويل الجديد. وبالتالي فإن العديد من البنوك الأسبانية المحلية لا تستطيع أن تظل قادرة على الاستمرار إلا لأنها تعيد تمويل حصة ضخمة من دفاتر الرهن العقاري لديها عن طريق البنك المركزي الأوروبي. ولكن الاعتماد على إعادة التمويل والتمويل الرخيص من جانب البنك المركزي لا يمثل نموذجاً تجارياً صالحا للتطبيق.

وفي إيطاليا، تنشأ الصعوبات من استمرار البنوك في إقراض الشركات المحلية، وبخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بينما أصاب الناتج المحلي الإجمالي الركود. وحتى قبل اندلاع أزمة منطقة اليورو في عام 2010، فإن إنتاجية الاستثمار الرأسمالي في إيطاليا كانت قريبة من الصفر.

وقد كشف الركود الحالي في أوروبا هذه الإنتاجية المنخفضة، حيث أدى فشل العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى خسائر كبيرة تكبدتها البنوك، التي ازدادت تكاليف تمويلها في نفس الوقت. وبالتالي فمن الصعب أن نرى كيف قد تتمكن البنوك الإيطالية من العودة إلى تحقيق الأرباح «وكيف قد تتمكن البلاد من استئناف النمو الاقتصادي» ما لم يتغير تخصيص رأس المال بشكل جذري.

كما تواجه دول شمال الألب مشاكل أيضا. ففي ألمانيا، لا تكسب البنوك أي شيء تقريبا من مئات المليارات من اليورو من السيولة الفائضة التي أودعتها لدى البنك المركزي الأوروبي. ولكن تكاليف تمويل هذه الودائع ليست صفرا. فقد يكون بوسع البنوك الألمانية أن تصدر أوراقا مالية بمعدلات منخفضة للغاية، ولكن هذه المعدلات لا تزال أعلى من ما تكسبه على ودائعها لدى البنك المركزي الأوروبي. وعلاوة على ذلك، يتعين على البنوك الألمانية أن تحافظ على شبكة تجزئة محلية واسعة وبالتالي باهظة التكاليف لجمع الودائع الادخارية التي لا تربح منها. لا شك أن أداء بعض البنوك سوف تكون أفضل أداءً من غيرها دائما، تماما كما ستظل بعضها تعاني أكثر من غيرها بسبب الاتجاهات السلبية. وبالتالي فمن الضروري أن يتم تحليل موقف كل بنك على حدة. ولكن من الواضح أن انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع علاوات المخاطر، في بيئة تتسم بالنمو البطيء، يعني أن العديد من البنوك لابد أن تواجه صعوبة شديدة في محاولة البقاء.

ومن المؤسف أن التعامل مع هذه المشكلة من غير الممكن أن يُترَك للأسواق. فالبنك الذي يفتقر إلى نموذج عمل صالح للاستمرار لا ينكمش تدريجياً ثم يختفي. صحيح أن أسعار أسهمها قد تنخفض باتجاه الصفر، ولكن عملاءها في قطاع التجزئة لن ينتبهوا إلى الصعوبات التي تواجهها. وسوف يستمر دائنون آخرون أيضا في توفير التمويل، لأنهم يتوقعون أن تتدخل السلطات «الوطنية» إما بتوفير التمويل الطارئ أو بترتيب عمليات اندماج مع مؤسسات أخرى قبل أن تفلس البنوك. والواقع أن التصريحات الرسمية الحادة الأخيرة في الاتحاد الأوروبي بشأن إشراك دائني البنوك في عمليات الإنقاذ لم تخلف تأثيراً كبيراً على الأسواق، لأسباب ليس أقلها أن القواعد الجديدة الخاصة بفرض الخسائر على الدائنين من المفترض أن لا تدخل حيز التنفيذ قبل العام 2018.

ويعتزم البنك المركزي الأوروبي، بدءا من العام القادم عندما يتولى سلطة الإشراف على البنوك، مراجعة جودة أصول البنوك. ولكنه لن يتمكن من مراجعة إمكانية تطبيق النماذج التجارية للبنوك في الأمد الأبعد. وسوف يقاوم الملاك الحاليون إلى النهاية أي انتقاص من سيطرتهم؛ ومن غير المرجح أن تعترف أي سلطة وطنية بأن بنوكها الوطنية الكبرى تفتقر إلى مسار معقول إلى الاستدامة المالية.

إن الإبقاء على نظام مصرفي ضعيف طافياً بالكاد له تكاليف اقتصادية عالية. فالبنوك التي تعمل برأس مال ضئيل للغاية، أو تلك التي تفتقر إلى نماذج تجارية صالحة للاستمرار، تميل إلى الاستمرار في إقراض عملائها الحاليين، حتى إذا كانت هذه القروض موضع شكوك، وفي الوقت نفسه تقييد الإقراض للشركات أو المشاريع الجديدة. وهذا التخصيص الرديء لرأس المال من شأنه أن يعوق أي جهود لتحقيق التعافي وأن يجعل آفاق النمو في الأمد الأبعد هزيلة.

الواقع أن التصرف الواجب الآن واضح بالقدر الكافي: إعادة تمويل قسم كبير من القطاع وإعادة هيكلة الأجزاء التي تفتقر إلى نماذج عمل غير صالحة للاستمرار. بيد أن هذا من غير المرجح أن يحدث في أي وقت قريب. ومن المؤسف أن أوروبا من غير المرجح أن تتعافى بالكامل من أزمتها الحالية قبل أن يحدث ذلك.

المصرف الأوروبي

القطاع المصرفي مدعاة للقلق في ظل التزامات دين تجاوزات 250 في المئة من الناتج المحلي

الإبقاء على نظام مصرفي ضعيف طافيا له تكاليف اقتصادية عالية

«غيت هاوس» يعزز فريق إدارة الثروات في لندن

أعلن بنك غيت هاوس، وهو بنك استثمار يلتزم أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها ومقره العاصمة البريطانية لندن عن تعيين حنان بدر النجار نائبا للرئيس التنفيذي لقطاع إدارة الثروات بالبنك، معززا بذلك فريق إدارته التنفيذية في إطار استراتيجيته الهادفة إلى تنمية أعماله من خلال طرح منتجات وخدمات جديدة في قطاع إدارة الثروات بما يحقق تطلعات قاعدة مستثمري البنك.

حنان النجار

ولدى حنان بدر النجار خبرة واسعة في القطاع المصرفي تزيد عن 20 عاما شغلت خلالها مناصب عدة لدى فروع بنوك شرق أوسطية في لندن منها البنك الأهلي المتحد وبنك الكويت الوطني، وكان آخرها منصب مديرة خدمات الامتياز المصرفية لدى فرع بنك الإمارات دبي الوطني في لندن.

وقد أعربت حنان بدر النجار عن سعادتها بالانضمام إلى فريق بنك غيت هاوس وقالت أنها تتطلع إلى تحقيق أفضل الخدمات لعملاء البنك والعمل مع فريق البنك الذي يركز على تطوير منتجات وخدمات إدارة الثروات، وأضافت أنها سوف تواصل العمل على استكشاف أفضل الفرص الاستثمارية التي تمتاز بالدخل المضمون والقدرات الكبيرة على المحافظة على الثروات، وأنها تتطلع إلى العمل مع شركاء البنك الاستراتيجيين من جميع أنحاء العالم لتوفير أفضل المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها».

أرباح «سابك» في الربع الثاني 2013.. متوسط توقعات المحللين 6.39 مليارات ريال

ينتظر السوق السعودي إعلان شركة «سابك»، أكبر الشركات المدرجة في السوق السعودي وأكبر منتج للبتروكيماويات الأساسية والأسمدة في منطقة الشرق الأوسط، عن نتائجها المالية للربع الثاني من هذا العام.

وكانت «سابك» قد سجلت خلال الربع الاول من هذا العام ارباحاً قدرها 6.6 مليارات ريال بانخفاض قدره 10 في المئة عن نفس الربع من عام 2012، وهو ما عزته إلى انخفاض الكميات المنتجة والمباعة نتيجة أعمال الصيانة الدورية لبعض مصانع الشركات خلال تلك الفترة. وحتى كانت الشركات الثلاث التابعة لـ«سابك» وهي «ينساب» و«سافكو» و«كيان» والمدرجة بالسوق السعودي قد أعلنت عن نتائجها المالية للربع الثاني وجاءت جميعها دون توقعات المحللين.وكانت 11 شركة أبحاث مالية أبدت توقعاتها لنتائج شركة سابك للربع الثاني 2013، وتراوحت تلك التوقعات بين 7.2 مليارات ريال لأكثر المتفائلين وهي «الاستثمار كابيتال»، وبين «الراجحي المالية» التي كانت أكثر المتشائمين بتوقعها أرباحا قدرها 5.7 مليارات ريال، فيما جاءت باقي التوقعات الأخرى بين هذين الرقمين.

السعودية تتصدر دول الشرق الأوسط في تطور أسواق الائتمان والاستثمار والتجارة والمنافسة

تصدرت السعودية قائمة دول الشرق الأوسط من حيث تطور أسواق الائتمان والاستثمار والتجارة والمنافسة، وفقا لمؤشر الابتكار العالمي لعام 2013 الصادر عن جامعة كورنيل، وكليه الأعمال الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية التابعة للامم المتحدة. وجاءت الإمارات والسعودية وقطر والكويت في مركز الصدارة في الأداء الشامل للابتكار وفقا لمؤشر الابتكار العالمي، فيما جاءت الإمارات في المرتبة الأولى عالميا في المؤشر الفرعي لسهوله دفع الضرائب، تليها قطر والمملكة وهونغ كونغ وسنغافورة وايرلندا والبحرين وعمان وكندا والكويت والدنمارك.

ويتم احتساب مؤشر الابتكار العالمي بتحديد متوسط مؤشرين فرعيين، أولهما مؤشر المدخلات الذي يقيس عناصر الاقتصاد الوطني التي تجسد الانشطه المبتكرة وتم جمعها حسب ركائز المؤسسات، ورأس المال البشري والبحوث، والبنية التحتية، وتطور السوق والأعمال. والثاني المؤشر الفرعي للمخرجات، ويندرج ضمن مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والمخرجات الابداعيه، التي تبرز مخرجات الأدلة الفعلية لمخرجات الابتكار. وقال المدير والخبير الاقتصادي الرئيسي في مركز الفكر التابع لبوز اند كومباني حاتم سمان: بلدان منطقه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات الأداء المتدني قادرة على مواكبة قادة الابتكار إذا كانت قادرة على التعلم للابتكار، مضيفا أن ذلك يتطلب من بلدان منطقه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحويل فاعل لمدخلات الابتكار التي تلقى أداء جيدا من قبلهم إلى نتائج في السوق حيث مستوى الاداء أقل. وقد تتمكن بلدان منطقه الشرق الأوسط وشمال افريقيا من تحقيق ذلك عبر تعزيز سياساتها قمواءمتها مع مدخلات الابتكار مثل رأس المال البشري والبحوث، ومع سياسات تساعد على ترجمتها الى منتجات وخدمات ملموسة مثل الصادرات، في سبيل تحفيز الانشطه الاقتصادية وخلق الثروة. وقال مدير أول القطاع العام في بوز اند كومباني رشيد الطيب: نشهد في الشرق الأوسط تركيز الحكومات على بناء قدرات الابتكار كوسيلة لتحفيز النمو وتنويع اقتصاداتها، حيث تقوم المؤسسات الضخمة التي تملكها الحكومات بدورها كمحركات لأنشطه المراكز إذ تمت المواءمة بين أهداف أعمالها وأهداف تلك المؤسسات. وأضاف أن هذه المؤسسات التي تملكها الدولة تتحلى بما يلزمها من المواهب لتحفيز الابتكار كما أنها تملك المالية اللازمة لسد الفجوة القائمة بين البحوث والنجاح التجاري والقدرة على خلق الأسواق للمنتجات المبتكرة.

البورصة المصرية تفقد 1.5 مليار جنيه

«كونا»: فقدت البورصة المصرية 1.5 مليار دولار وسط عمليات بيع ملحوظة من المستثمرين الأفراد وتراجع في القوة الشرائية بالسوق بعد ثلاثة ايام من الارتفاع المتواصل.

وقال التقرير اليومي للبورصة ان مؤشر البورصة الرئيسي «ايجي اكس 30» خسر نحو 0.26 في المئة من قيمته مغلقا عند مستوى 5345.25 نقطة في حين هبط مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «ايجي اكس 70» بنسبة 0.98 في المئة ليغلق عند مستوى 423.51 نقطة. وامتدت التراجعات الى مؤشر «ايجي اكس 100» الأوسع نطاقا ليخسر 0.6 في المئة من قيمته مسجلا 730.91 نقطة.

ووصل رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة بالسوق الى 356.1 مليار جنيه بعد ان خسر نحو 1.5 مليار جنيه.

928.6 مليون درهم قيمة تداولات «سوق دبي المالي»

حقق سوق دبي المالي في ختام تعاملاته قفزة نوعية في قيمة التداولات التي بلغت 928.6 مليون درهم وارتفع مؤشره بنسبة 2.01 في المئة رابحا 49.2 نقطة ليغلق على 2495.5 نقطة.

وشهد تداول السوق ارتفاع أسعار أسهم 20 شركة وهبوط أسهم ثلاث شركات وثبات أسعار خمس شركات أخرى.

وكانت «العربية للطيران» أكثر الشركات ارتفاعا من حيث التغير في أسعارها بإغلاق 1.31 درهم بنسبة تغير بلغت 8.3 في المئة بينما كانت «الامارات للاتصالات المتكاملة دو» أكثر الشركات انخفاضا في أسعارها بإغلاق 6.70 دراهم بنسبة تغير سالب 1.3 في المئة.

يذكر أن نطاق التقلب المعمول به في سوق دبي المالي هو 15 في المئة صعودا كحد أقصى و10 في المئة هبوطا كحد أدنى.

وكان سهم «العربية للطيران» الأكثر نشاطا من حيث قيمة التداول إذ بلغت نحو 183.9 مليون درهم باستحواذ ما نسبته 19.8 في المئة من قيمة تداولات السوق مرتفعا سعره 10 فلوس ليغلق على 1.31 درهم.

وتصدر قطاع الاستثمار والخدمات المالية باقي القطاعات المتداول أسهمها من حيث قيمة التداول في السوق بمبلغ 275.8 مليون درهم أي ما نسبته 29.7 في المئة.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في سوق دبي المالي فقد بلغ إجمالي قيمة مشتريات الأجانب من الأسهم اليوم نحو 351.4 مليون درهم لتشكل ما نسبته 37.8 في المئة من إجمالي قيمة المشتريات في حين بلغ إجمالي قيمة مبيعاتهم 37.4 مليون درهم بنسبة 40.5 في المئة من إجمالي قيمة المبيعات ليصل بذلك صافي الاستثمار الأجنبي إلى 25 مليون درهم كمحصلة بيع.

توزع أرباح ربع سنوية 1.7 ريال للسهم عن الربع الثاني

«جرير» تحقق 307 ملايين ريال أرباحاً صافية عن النصف الأول

صرح الرئيس التنفيذي لشركة جرير للتسويق عبدالكريم العقيل بأن النتائج الأولية لشركة جرير للتسويق للربع الثاني من العام المالي 2013م أسفرت عن تحقيق أرباح صافية قدرها 126.2 مليون ريال مقارنة بمبلغ 107 ملايين ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة قدرها 17.9 في المئة، وبلغت ربحية السهم 2.10 ريال مقارنة بـ1.78 ريال لنفس فترة الربع السنوي من العام الماضي.

كما بلغت الأرباح التشغيلية للربع الثاني من العام 2013م مبلغ 127.3 مليون ريال مقارنة بمبلغ 106.2 ملايين ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة ارتفاع قدرها 19.9 في المئة، وبلغت مبيعات الشركة للربع الثاني من العام 2013م مبلغ 1.258.3 مليون «مليار ومئتين وثمانية وخمسون مليون وثلاث مئة الف ريال» مقارنة بمبلغ 1.065.8مليون ريال «مليار وخمسة وستون مليون وثماني مئة الف ريال» خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة ارتفاع قدرها 18.1 في المئة.

وبلغت الأرباح للنصف الأول من العام 2013م مبلغ 307.1 ملايين ريال مقارنة بمبلغ 271.2 مليون ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة قدرها 13.2 في المئة، ووصلت ربحية السهم للنصف الأول من هذا العام 5.12 ريالات للسهم مقابل 4.52 ريالات لنفس الفترة من العام الماضي. وبلغت المبيعات للنصف الأول من العام 2013م مبلغ 2.588.3 مليون ريال «ملياران وخمس مئة وثمانية وثمانون مليون وثلاث مئة ألف ريال» مقابل 2.262 مليون ريال «ملياران ومئتان واثنان وستون مليون ريال» للعام السابق وذلك بزيادة قدرها 14.4 في المئة.

وعزا العقيل أسباب النمو في المبيعات والأرباح إلى زيادة مبيعات معظم الأقسام وخاصة الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، بالإضافة إلى زيادة عدد فروع مكتبة جرير من 30 إلى 32 فرعا مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

عبدالكريم العقيل

وجدير بالذكر أن الشركة كشفت النقاب في وقت سابق عن خطتها لافتتاح 10 فروع جديدة خلال عامي 2013 و2014 بهدف الوصول إلى أكبر شريحة من المستهلكين في جميع مدن المملكة.

من ناحية ثانية أعلن الرئيس التنفيذي لشركة جرير للتسويق عبدالكريم عبدالرحمن العقيل، أن مجلس الإدارة قد أقر توزيع مبلغ 102 مليون ريال لمساهمي الشركة، بواقع 1.7 ريال للسهم الواحد، وذلك كارباح ربع سنوية من أرباح شركة جرير عن الربع الثاني من العام المالي 2013م.

وذكر العقيل أن أحقية هذه الأرباح ستكون للمساهمين المسجلين بسجلات مساهمي الشركة بنهاية تداول يوم الأحد الموافق 2013/07/21 وستبدأ الشركة في صرف الأرباح اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق 2013/07/30م. وأكد العقيل أن الشركة مستمرة في سياستها بشأن توزيع الأرباح على مساهميها، نظرا للأرباح الجيدة التي حققتها الشركة خلال فترة الربع الثاني المنتهي في 2013/06/30م، بالإضافة إلى مركزها النقدي المتميز.

يشار إلى أن الشركة قد وزعت أرباحا على مساهميها بواقع 2.4 ريال للسهم عن الربع الأول من العام المالي الحالي، وبعد توزيع أرباح الربع الثاني سيصبح مجموع ما تم توزيعه على المساهمين مبلغ 4.1 ريالات للسهم الواحد وذلك خلال فترة الستة أشهر الأولى من العام الحالي 2013.

التعهدات الجديدة لدعم الدول العربية تصل إلى 67 ملياراً

مساعدات السعودية وإعاناتها الخارجية تتجاوز 200 مليار ريال

تجاوزت المساعدات الخارجية التي قدمتها السعودية 200 مليار ريال منذ عام 1990م وحتى منتصف عام 2013، وسجلت المساعدات الخارجية للسعودية أعلى مستوى لها في تاريخها عند 20.4 مليار ريال عام 2011 لتبلغ نحو 187.3 مليار ريال خلال الفترة من عام 1990 وحتى نهاية عام 2011. حيث قدمت المملكة نحو 163.5 مليار ريال في صورة مساعدات وقروض، ونحو 12.4 مليار ريال مساهمات في الجمعيات والمنظمات، و11.4 مليار ريال تصيبها في العون المتعدد الأطراف.

اوضح ذلك المستشار الاقتصادي فادي بن عبدالله العجاجي الذي اشار الى ان إجمالي التعهدات الجديدة للمملكة بدعم الدول العربية بلغ بنحو 67 مليار ريال «17.86 مليار دولار» خلال الفترة من الأول من يناير 2011م وحتى يونية 2012. وتوجه معظم الدعم لسلطة عُمان ومملكة البحرين بمبلغ 18.8 مليار ريال «5 مليارات دولار»، وذلك في ايطار مجموعة تعهدات مجلس التعاون الخليجي بقيمة 20 مليار دولار مقسمة بين الكويت وقطر والسعودية والإمارات.

واوضح ان جمهورية مصر العربية احتلت المرتبة الثانية بنسبة 22.3 في المئة من إجمالي الدعم السعودي الموجه للدول العربية. حيث تعهدت المملكة قبل يونية 2012 بدعم مصر بنحو 15 مليار ريال «3.99 مليارات دولار» من خلال مجموعة تعهدات في مجالات دعم الموازنة، وودائع البنك المركزي، وتمويل المشروعات، والائتمان التجاري. وبلغ المنصرف الفعلي منها نحو 5.8 مليارات ريال «1.54 مليار دولار» خلال الفترة من الأول من يناير 2011م وحتى يونية 2012م. وقد أعلنت المملكة العربية السعودية مؤخراً دعم الاقتصاد المصري بمبلغ 5 مليارات دولار.

وجاءت الجمهورية اليمنية في المرتبة الثالثة من حيث حجم نصيبها في الدعم السعودي، حيث تعهدت المملكة بتقديم مساعدات للاقتصاد اليمني بنحو 13.5 مليار ريال في صورة جملة من التعهدات بما في ذلك منحتا الديزل والنفط الخام. وبلغ المنصرف الفعلي منها نحو 1.3 مليار ريال «0.35 مليار دولار» خلال الفترة من الأول من يناير 2011 وحتى يونية 2012م. وكانت المملكة قد تعهدت بدعم الاقتصاد الأردني بمبلغ 9.9 مليارات ريال «2.65 مليار دولار» خلال الفترة من الأول من يناير 2011 وحتى يونية 2012، وذلك في صورة دعم الموازنة بمبلغ 1.4 مليار دولار والباقي في ايطار مجموعة تعهدات مجلس التعاون الخليجي لدعم المملكة الاردنية بمبلغ 5 مليارات دولار مقسمة بالتساوي بين الكويت والقطر والسعودية والإمارات.

كما تعهدت المملكة بتقدم 4.7 مليارات ريال «1.25 مليار دولار» للمغرب، وذلك في ايطار مجموعة تعهدات مجلس التعاون الخليجي لدعم المملكة المغربية بمبلغ 5 مليارات دولار مقسمة بالتساوي بين الكويت والقطر والسعودية والإمارات.

وقال العجاجي ان تعهدات المملكة لدعم الاقتصاد التونسي بلغت بنحو 2.8 مليار ريال «750 مليار دولار»، وذلك من خلال تقديم دعم بمبلغ 500 مليون دولار لدعم المشروعات الحيوية، ومبلغ 250 مليون دولار لتمويل الصادرات.

أيضا تعهدت المملكة بدعم موازنة الضفة الغربية وغزة بنحو 340 مليون دولار، وتقديم قرض للحكومة السودانية بمبلغ 240 مليون دولار لتمويل مشروعات البنية التحتية، وتقديم مساعدة لجيبوتي بمبلغ 40 مليون دولار لدعم الموازنة وقروض تمويل المشروعات التنموية.

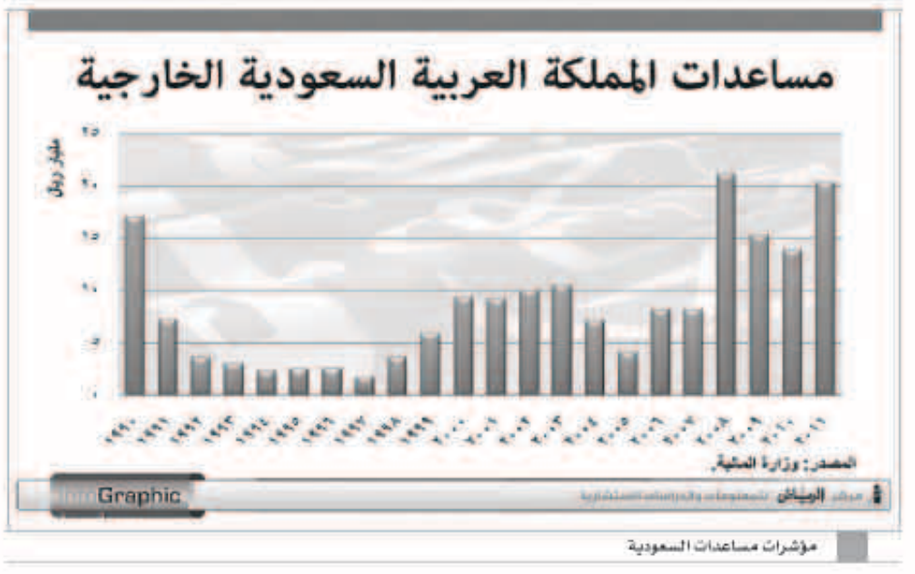

مؤشرات مساعدات السعودية